

وتعتبر الضريبة فريضة إلزامية تفرضها الحكومة على المكلفين وتستخدم عائدات الضرائب لتطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. بالنظر إلى أهمية الضريبة في تغطية النفقات العامة للدولة إلا أن التنوع في الأوعية الضريبية وقيمتها المرتفعة أنه كاهم المكلف بدفع الضريبة وتحج عنه النظرة السلبية وعدم تقبل الإمثال الضريبي وإتباع أساليب وطرق وبعض الإلتواءات للغش والتهرب من دفع الضريبة. وهذا ما يسمى بظاهرة التهرب الضريبي التي لها تأثير سلبي بشكل كبير على الخزينة العمومية وعلى السياسة المالية للدولة. التهرب الضريبي ظاهرة خطيرة على النظام الضريبي خصوصاً أن النظام الجزائري نظام تصريحى، أي أنه قائم على تصريحات المكلفين بالضريبة المقدمة إلى الإدارة الجبائية والتي تكون غير صحيحة وغير صادقة نظراً للأخطاء المرتكبة سواء عن حسن النية أو سوء النية بهدف التملص من دفع الضريبة. وللحذر من ظاهرة التهرب الضريبي دفع بالمشروع الضريبي إلى خلق عدة آليات تشريعية وقوانين تنظيمية لمواجهة التهرب الضريبي والتقليل من حدته ومنح المشرع الجبائي للإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية اللازمة ومن بينها التحقيق الجبائي،